الأمن الغذائي في الوطن العربي
دراسة تحليلية للواقع ونظرة إستشرافية للحلول

د.بن عبيد فريد جامعة بسكرة
د. مطاي عبد القادر جامعة الشلف
د. صلاح محمد جامعة المسيلة

الملخص: تعتبر المشكلة الغذائية في العالم واحدة من المشكلات الكونية التي تواجهها البشرية جمعاء ، لا بل ربما أكثرها حدة في عصرنا الحالي ، كونها تمس مباشرة حياة وبقاء مئات الملايين من الناس ، كما استقطبت مسألة التنمية الزراعية والغذاء اهتماما كبيرا على مستوى الوطن العربي في الآونة الأخيرة، شمل الجانب النظري والانشغالات الأكاديمية ، كما شمل الجانب التطبيقي و الإجراءات العملية، وليس منبع هذا الاهتمام أن الغذاء يشكل جوهر صراع الإنسان من أجل البقاء، بل لعل فشل هذه الجهود في تجاوز المشكلة الغذائية التي يعاني منها الوطن العربي زاد من ضرورة تقييم ومراجعة هذه الجهود، فقد دخلت أوضاع الزراعة والغذاء في الوطن العربي مرحلة حرجة، تمثلت في تنامي الطلب على المنتجات الزراعية عموما والغذائية على وجه الخصوص، نتيجة ارتفاع معدلات النمو الديمغرافي والقفزة النوعية في الدخول الفردية في بعض الدول العربية (النفطية منها)، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية وتقلص الأهمية النسبية للقطاع الزراعي في الهياكل الاقتصادية العربية، وقد نجم عن هذا الوضع تفاقم العجز الغذائي وبالتالي اللجوء إلى المصادر الأجنبية لسد هذا العجز.

الكلمات الدالة: الأمن الغذائي ، الاكتفاء الذاتي ، الفجوة الغذائية .

Abstract: The problem of food in the world and one of the problems of cosmic faced by all humanity, indeed perhaps most acute in our own time, they directly affect the lives and the survival of hundreds of millions of people, and attracted the issue of agricultural development and food great interest in the Arab world in recent times , included the theoretical and concerns the academy, also included the practical side, and practical action, not the source of this concern that food is the essence of man's struggle to survive, but perhaps the failure of these efforts in overcoming the problem of food experienced by the Arab world has increased the need to assess and review of these efforts , has entered the situation of agriculture and food in the Arab world a critical stage, was the growing demand for agricultural products in general and food in particular, the result of high rates of demographic growth and qualitative leap in per capita incomes in some Arab countries (oil) that, in addition to rising food prices in global markets and reduced the relative importance of the agricultural sector in the Arab economic structures, has resulted in this situation is exacerbated food shortages and therefore resort to foreign sources to meet this deficit.

Keywords: food security, self-sufficiency, the food gap.

مقدمة : يعيش العالم العربي حالة من العجز الغذائي المتزايد فالإنتاج من الغذاء لا يكفي لتغطية ما يقابله من استهلاك مما يؤدي بالعالم العربي إلى التوجه نحو الاستيراد من الخارج بمليارات الدولارات، وهذا يعمل على إضعاف رصيد العالم العربي من العملات الأجنبية ويزيد من مديونيتها ومن ثم تبعيتها الاقتصادية والسياسية وحتى الثقافية أحيانا ، إن العجز في العالم العربي لم ينتج فقط نتيجة ضعف بنية الاقتصاديات العربية فقط وإنما قد يكون أيضا سببا رئيسيا للضغط على هذه الاقتصاديات لتكون في حالة متزايدة من الضعف، فمليارات الدولارات الموجهة لاستيراد المواد الغذائية لتغطية العجز بين ما ينتج وما يستهلك من غذاء تكون على حساب الدفع بعجلة التنمية واقتناء التكنولوجيا في القطاع الزراعي والقطاعات الأخرى على

الأمن الغذائي في الوطن العربي

حد السواء ، مما منع العالم العربي من الاستغلال الكامل لما هو متوفر لديه من موارد بشرية ومالية وطبيعية، مما أدى إلى ضعف الكفاءة الإنتاجية لهذه الموارد وازدياد الفجوة الغذائية في معظم الدول العربية ، و من ثم فإن السؤال الذي يطرح للبحث والمناقشة هو: كيف هي حالة الأمن الغذائي العربي(واقعه) ؟ وما هي الحلول المقترحة لتقليص حجم الفجوة الغذائية لتحقيق أمن غذائي عربي يغنيها من التبعية و يوفر لها الأموال الكافية للتطور و الرقي في جميع المجالات؟.

أهداف البحث: تتمثل الأهداف التي يسعى البحث لتحقيقها فيما يلي:

- محاولة الوصول إلى أفكار إبداعية جديدة تعتبر كآليات لتحقيق الأمن الغذائي و تقليص حجم الفجوة الغذائية.
- توضيح وتبيان أهمية الأمن الغذائي باعتباره فرع رئيسي من فروع الأمن الإستراتيجي العربي.

منهج الدراسة: بما أن هذه الدراسة تهدف إلى محاولة البحث عن الحلول الكفيلة لتحقيق الأمن الغذائي العربي فإن منهج إستقراء الأدوات والموارد المتاحة ومحاولة صقلها وبلورتها وتحليلها وفق جوانب نظرية و تطبيقية ملائمة لإبراز النتائج و المقترحات الكفيلة بتحقيق الوفرة الغذائية العربية.

محاور البحث: يتكون البحث من أربعة محاور:

أولا: مفهوم الأمن الغذائي.

ثانيا: قياس قيمة الفجوة الغذائية في الوطن العربي.

ثالثا: مؤشرات الإكتفاء الذاتي في الوطن العربي.

رابعا : مؤشرات الامن الغذائي العربي :

خامسا: الحلول المقترحة لتحقيق الأمن الغذائي العربي.

يتم مناقشة محاور البحث من خلال مناقشة وصفية تحليلية لتحقيق الغاية و الهدف من البحث و بغية تحقيق مقترحات تعمل على الحد من قيمة الفجوة الغذائية في الوطن العربي و ثم تحقيق الأمن الغذائي العربي بمختلف أبعاده الاستراتيجية و ذلك وفق التحليل الآتي:

أو لا :مفهوم الأمن الغذائي: مهما تعددت مفاهيم الأمن الغذائي ومعانيه عند جميع المهتمين بهذا الموضوع من مسؤولين وباحثين في الوطن العربي فإن إنتاج غذاء أفضل وكاف للأجيال القادمة هو أحد أهم ركائزه الأساسية، ويأخذ مفهوم الأمن الغذائي تحدياً ذا بعدين رئيسيين: فمن جهة لابد للدول العربية من تقليص الفجوة الحالية بين ما يُنتج من الغذاء وبين ما يُستهلك، حيث إن الاستهلاك يفوق الإنتاج ويصار إلى تعويض الفارق من دول العالم الخارجي، ومن جهة أخرى فإن على هذه الدول أن تزيد من إنتاج الغذاء لتلبية الاحتياجات المستقبلية بسبب الأعداد المتزايدة للسكان على المدى المتوسط والبعيد.

لا تعد أزمة الغذاء مسألة طارئة في الفكر الاقتصادي فقط ، بل تغيرت الأفكار المتعلقة بالغذاء والتغذية في البلدان النامية تغيرًا كبيرًا بحيث برز التمييز بين" وفرة الغذاء "من جهة، و"الأهلية للغذاء "من جهة أخرى.

تشير" وفرة الغذاء "إلى عرض الطعام على الصعيد العالمي والوطني، والمحلي ويستند هذا المفهوم القائل بأن الناتج الزراعي يميل إلى (وفرة الغذاء إلى أفكار توماس مالتوس في كتابه عام[1]1798) التزايد بمتوالية عددية، في حين يتزايد السكان بمتوالية هندسية، وهذا يؤدي إلى توسيع الفجوة بين العرض من الغذاء والطلب عليه عبر الزمن مع قيام المجاعة بدور آلية إغلاق هذه الفجوة.

يمكن تعريف الأمن الغذائي على أنه قدرة المجتمع على توفير الغذاء المناسب للمواطنين في المدى البعيد والقريب كما ونوعا وبالأسعار التي تتناسب مع دخولهم ، كما يمكن تعريفه على أنه وضع ينشأ عندما تتاح لجميع الناس وفي جميع الأوقات الفرص

الأمن الغذائي في الوطن العربي

المادية والاجتماعية والاقتصادية للحصول على ما يكفي من أغذية آمنة ومغذية تلبي احتياجاتهم الغذائية لممارسة حياة نشطة وصحية.

أما المفهوم الذي يساعد في تعزيز منهج متكامل لحل إشكالات الغذاء والتغذية هو مفهوم الأمن الغذائي الذي طرحه البنك الدولي وهو" حصول كل الناس في كل الأوقات على غذاء كافٍ لحياة نشطة وسليمة ، وعناصره الجوهرية هي وفرة الغذاء والقدرة على تحصيله ، ويتضمن هذا التعريف ثلاثة مبادئ هي :توافر الإمدادات الغذائية، واستقرارها، وإمكانية الحصول عليها . كما أن تعريف البنك الدولي للأمن الغذائي قد ميز بين اللا أمن الغذائي المزمن، و اللا أمن الغذائي العابر حيث يعرف اللا أمن الغذائي المزمن بأنه غذاء غير كافٍ بشكل مستمر بسبب العجز الدائم عن تحصيل غذاء كافٍ، أما اللا أمن الغذائي العابر فيعرف بأنه انحدار مؤقت في قدرة الأسرة على تحصيل الغذاء الكافي، وكلا المفهومين قائمان على منظور الأهلية للغذاء في لوحة السياسة الغذائية، وكلاهما يركزان على وضع الأسرة و الأفراد بدلا من التركيز على التجمعات الاقتصادية الشاملة.[2]

أما مفهوم الأمن الغذائي على مستوى التجمعات الاقتصادية الشاملة أو على مستوى الدول، فيمكن أن نميز بين مستويين له : المطلق والنسبي.

فالمطلق فيقصد به إنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي، وهذا المستوى مطابق تمامًا لمفهوم الاكتفاء الذاتي.

أما النسبي فهو قدرة دولة ما على توفير حاجات أفرادها من السلع الغذائية كليًا أو جزئيًا وضمان الحد الأدنى من تلك الحاجات بانتظام[3].

وبناءا عليه فإن مفهوم الأمن الغذائي النسبي لا يعني إنتاج كل الحاجات الغذائية محليًا، وإنما تأمين الحاجات الغذائية بالتعاون مع الدول الأخرى من خلال توفير الموارد اللازمة لتأمين هذه الاحتياجات عبر المنتجات التي تتمتع فيها الدولة بميزة نسبية على الدول الأخرى، وأن تكون منتجاتها قادرة على التنافس مع المنتجات الأجنبية بحيث تتمكن من تصدير هذه المنتجات وتحقيق دخل من العملات الأجنبية يمكنها من استيراد المواد الغذائية التي لا تتوافر لها ميزة نسبية في إنتاجها[4]، وهذا ما يتطابق مع مفهوم الأهلية.

ومع تزايد عمليات التبادل التجاري بين البلدان وتوجه البلدان نحو التخصص في إنتاج سلع دون أخرى بحسب الميزة النسبية التي تمتلكها، أصبح هناك مفهوم جديد للأمن الغذائي يتعلق بالفجوة بين كمية وقيمة المواد المستوردة وكمية وقيمة المواد المصدرة، وكلما كانت هذه الفجوة أقل كان وضع البلد أفضل [5]، ووفقًا لهذا المفهوم تتمايز البلدان بدرجات متفاوتة من الفائض أو العجز في ميزانها التجاري الغذائي.

وهكذا نجد أن انعدام الأمن الغذائي يمثل مشكلة متعددة الجوانب تتراوح أسبابها بين العجز عن إنتاج الأغذية بسبب نقص الموارد، والعجز عن استيراد الناقص من الأغذية بسبب انعدام الموارد، وعدم العدالة في توزيع الأغذية لأسباب داخلية.

وتجدر الإشارة إلى أن مفهوم الأمن الغذائي ينبغي أن يؤسس على ثلاثة مرتكزات:

- وفرة السلع الغذائية.
- وجود السلع الغذائية في السوق بشكل دائم.
- أن تكون أسعار السلع في متناول المواطنين.

ثانيا: قياس قيمة الفجوة الغذائية في الوطن العربي:

الأمن الغذائي في الوطن العربي

تتأثر قيمة الفجوة باتجاهات أسعار صادرات وواردات السلع الغذائية، حيث تعتمد الدول العربية على الاستيراد لمقابلة الاحتياجات الاستهلاكية من سلع العجز وهي الحبوب والزيوت النباتية والسكر، يوفر المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي كميات مقدرة من السعرات الحرارية والبروتين والدهون للمستهلك قدرت متوسطاتها اليومية في عام 2016م بنحو(3957.66كيلو كالورى) و(118.98غرام بروتين،) و(47.04غرام دهون)، وهي تزيد على المعدلات العالمية في حالة السعرات الحرارية والبروتين التي تقدر بنحو(2870كيلو كالورى) و (80.5 غرام بروتين)، وتقل عن المتوسط العالمي للدهون المقدر بنحو 82.6 غرام دهون.

و لحساب كمية الفجوة العربية من السعرات الحرارية، والبروتين والدهون، تم حساب إجمالي الاحتياجات الاستهلاكية لسكان الوطن العربي من السعرات الحرارية والبروتين والدهون بناءً على متوسط نصيب الفرد من تلك المكونات على المستوى العالمي، حيث بلغت نحو 425.672 مليار كيلو كالورى و 11.938مليون طن بروتين و 12.245مليون طن دهون .و تم خصم ما وفره الإنتاج العربي من مختلف السلع الغذائية في الوطن العربي في عام 2016 م من تلك المكونات، حيث قدرة العجز بنحو 139.22 مليار كيلو كالورى، و 1.805مليون طن بروتين، و 7.743 مليون طن دهون ، و هو مايوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 01 : الاحتياجات الاستهلاكية لسكان الوطن العربي من السعرات الحرارية والبروتين والدهون لسنة 2016

البيان	سعرات حرارية (مليار كيلو كالورى)	البروتين (مليون طن)	الهون (مليون طن)
الاحتياجات الكلية للوطن العربي	425.67	11.94	12.25
المتاح من إنتاج الوطن العربي	286.45	10.13	4.50
نسبة الاكتفاء الذاتي)%(	67.29	84.88	36.76
العجز	139.22	1.81	7.74

المصدر : اوضاع الامن الغذائي العربي 2016- المنظمة العربية للتنمية الزراعية – جامعة الدول العربية ص 29.

وتوضح بيانات جدول رقم 01 أن قيمة الفجوة الغذائية من السلع الغذائية الرئيسية تراجعت من نحو 33.50 مليار دولار في عام 2015 م إلى نحو 32.81 مليار دولار في عام 2016 م، وبذلك شهد متوسط نصيب الفرد من قيمة الفجوة الغذائية تراجعاً مستمراً رغم ارتفاع معدل نمو سكان الوطن العربي، إذ بلغ المتوسط نحو 84.30 دولار في عام 2015 م ، ونحو 79.75دولار في عام 2016 م.

وفيما يتصل بمساهمة المجموعات السلعية الرئيسية في القيمة الإجمالية لسلع العجز في عام 2016 م، فتوضح بيانات هذا الجدول أنها تراوحت بين نحو % 47.56 للحبوب، و % 10.51 للحوم الحمراء، و % 9.22 للسكر المكرر، و % 8.82 للزيوت النباتية، و % 8.10 للحوم الدواجن، و % 7.16 للألبان ومنتجاتها .وتساهم تلك السلع مجتمعة بنحو % 91.37من القيمة الإجمالية لسلع العجز و بالنسبة لمساهمة سلع الفائض في قيمة الفائض التصديري فتساهم الأسماك بنحو % 54.53 والتمور بنحو % 39.10ومحاصيل الخضر بنحو.% 6.37 .

الأمن الغذائي في الوطن العربي

الجدول رقم 02 : قيمة الفجوة الغذائية في الوطن العربي خلال الفترة 2014-2016

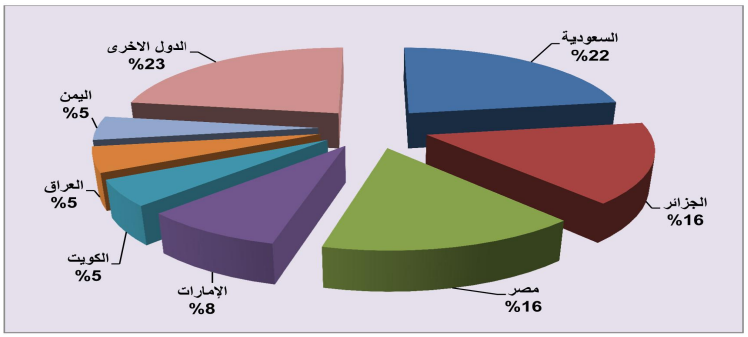
(القيمة مليار دولار)

المجموعات السلعية	2014		2015		2016	
	العجز أو الفائض	نسبة الفجوة	العجز أو الفائض	نسبة الفجوة	العجز أو الفائض	نسبة الفجوة
مجموعة الحبوب	22.81	58.91	20.32	53.46	16.27	47.56
القمح و الدقيق	5.84	15.08	5.49	14.45	3.95	11.55
الذرة الشامية	0.79	2.05	1.11	2.93	0.48	1.41
الأرز	0.69	1.79	0.80	2.09	0.88	2.57
الشعير	0.28	0.73	0.32	0.85	0.27	0.78
الذرة الرفيعة	15.20	39.26	12.60	33.15	10.69	31.26
البطاطس	(0.11)	2.46	(0.07)	1.66	1.18	0.52
البقوليات	0.79	2.04	0.91	2.40	0.99	2.89
الفاكهة	(0.89)	19.90	(1.13)	25.26	1.63	6.37
السكر المكرر	3.56	9.20	3.24	8.52	3.15	9.22
جملة الزيوت و اللحوم	2.38	6.16	1.99	5.25	3.02	8.82
جملة اللحوم	6.86	17.72	7.99	21.02	6.36	18.61
الاسماك	(1.42)	31.68	(1.31)	29.02	(0.76)	54.53
البيض	0.26	0.67	0.21	0.55	0.15	0.44
الألبان و منتجاتها	2.06	5.31	3.34	8.79	2.45	7.16
جملة العجز	38.53	100	38.01	100	34.20	100
جملة الفائض	(4.48)	100	(4.51)	100	(1.39)	100
اجمالي الفجوة الغذائية	34.05	-----	33.50	-----	32.81	------

المصدر : اوضاع الامن الغذائي العربي 2016- المنظمة العربية للتنمية الزراعية – جامعة الدول العربية ص 30

تختلف مساهمة الدول العربية في قيمة الفجوة الغذائية العربية وفقاً لأعداد السكان ومستويات الدخول، والأنماط والعادات الاستهلاكية السائدة، هذا بجانب حجم الموارد الزراعية الطبيعية المتاحة وكفاءة استخدامها.

شكل رقم 01 : مساهمة الدول العربية في قيمة الفجوة الغذائية لمتوسط الفترة2016 - 2014



المصدر : اوضاع الامن الغذائي العربي 2016- المنظمة العربية للتنمية الزراعية – جامعة الدول العربية ص 30

يتضح من شكل 01 و الجدول 03 أن خمس دول عربية تساهم بنحو % 67.67 من إجمالي قيم الفجوة الغذائية من السلع الرئيسية لمتوسط الفترة 2016 - 2014 (م)وهي السعودية والجزائر، ومصر، والإمارات، والكويت.

الأمن الغذائي في الوطن العربي

جدول رقم 03: مساهمة الدول العربية في قيمة الفجوة الغذائية (%)

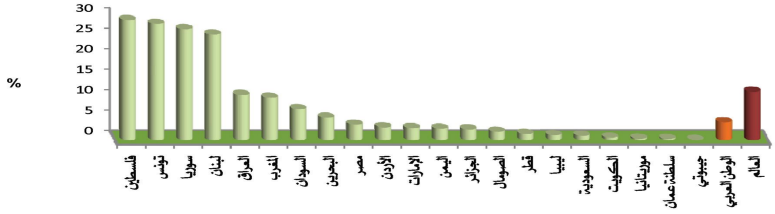
الدولة	2014	2015	2016	متوسط الفترة
السعودية	24.49	24.73	18.58	22.60
الجزائر	17.02	16.97	13.24	15.74
مصر	16.01	18.93	12.09	15.68
الامارات	5.18	5.23	15.2	8.54
الكويت	4.34	5.31	5.67	5.11
العراق	4.79	2.87	7.26	4.97
اليمن	5.55	4.59	3.95	4.70
قطر	3.63	4.18	3.06	3.62
الاردن	2.6	2.64	4.36	3.20
لبنان	3.32	2.75	3.13	3.07
ليبيا	3	2.49	2.78	2.76
السودان	2.65	3.19	2.46	2.77
عمان	2.43	2.75	2.62	2.60
االبحرين	1.67	1.45	1.37	1.50
فلسطين	0.59	0.58	0.18	0.45
دول اخرى	2.73	1.34	4.05	2.71
الاجمالي	100	100	100	100

المصدر : اوضاع الامن الغذائي العربي 2016- المنظمة العربية للتنمية الزراعية – جامعة الدول العربية ص 31.

تتصف الفجوة الغذائية العربية بالتذبذب من سنة لأخرى بسبب التغير في الإنتاج الزراعي النباتي والحيواني وحجم الاستهلاك وتقلبات الأسعار العالمية للسلع الغذائية، ويعاني الوطن العربي من فجوة غذائية حادة في تزايد مع الزمن منذ بداية التسعينات،و يتوقع أن تصل قيمة الفجوة الغذائية العربية إلى أكثر من 44 مليار دولار بحلول عام 2010 [6] ، كما أن تمويل استيراد الغذاء أصبح عبئا على معظم الموازنات المالية لمعظم الدول العربية، ويستنزف جزءاً لا يستهان به من الدخل الوطني العربي الذي يتجه نحو الأسواق العالمية لسد الحاجة المتفاقمة إلى الغذاء في الوطن العربي[7].

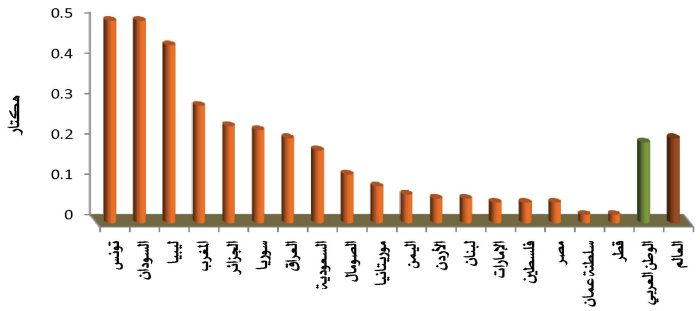
تبلغ مساحة الوطن العربي نحو 1406 مليون هكتار بما يعادل حوالي 10.8 من مساحة العالم ، منها 71.4 مليون هكتار تستغل في الزراعة و التي تشكل ما نسبته 4.4 % من إجمالي مساحة الوطن العربي ، و تختلف الدول العربية من حيث المساحة التي تشغلها الزراعة في كل منها و هذا ما يوضحه الشكل1 ، نظرا لعدة عوامل منها الجغرافية ، البيئية و توفر الموارد الطبيعية بالإضافة إلى السياسات الزراعية المتبعة و حجم الاستثمارات في هذا القطاع و غيرها من العوامل[8].

الشكل 2 : النسبة المئوية للأراضي الزراعية من المساحة الكلية عام 2010



كما استقر نصيب الفرد من الأراضي الزراعية على مستوى الوطن العربي بين عامي 2009-2010 في حدود 0.20 هكتار ، بينما تراجع قليلا عن المستوى العالمي من 0.21 إلى 0.20 هكتار ، و يختلف هذا المتوسط من دولة لأخرى فبينما يبلغ في السودان و تونس نحو 0.5 هكتار فإنه ينخفض على أقل من 0.07 هكتار في نصف الدول العربية و هذا ما يظهره الشكل التالي:

الشكل 03 : نصيب الفرد من الأراضي الزراعية في الوطن العربي سنة 2010

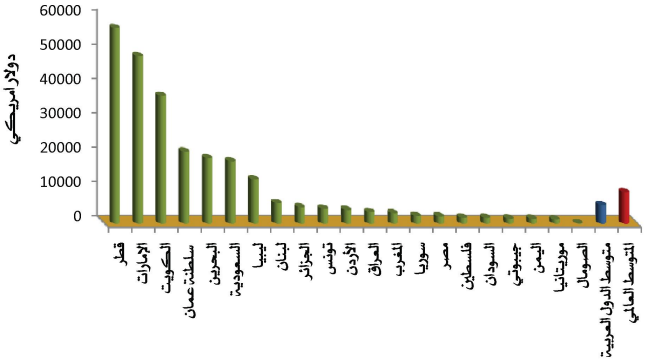


(هكتار)

إن الموارد الطبيعية الهامة كوفرة الأراضي القابلة للزراعة والمياه والظروف المناخية المساعدة، عوامل تلعب دورا مهما في عمليات التوسع الإنتاجي، كما أن الإنتاج الغذائي يعتمد بصفة خاصة -وإلى حد كبير- على الظروف الطبيعية، إلا أنه من شبه المؤكد أن الحالة الراهنة التي عليها الوطن العربي من عجز غذائي تعود إلى كون الإمكانات والموارد المتاحة عربيا غير مستغلة بصفة مثلى في أغلب الأقطار العربية، فالدول العربية تمتلك موارد طبيعية هامة ومتنوعة، وتشكل مساحة الأراضي القابلة للزراعة نحو 14 في المائة من المساحة الإجمالية للدول العربية البالغة حوالي 1,415 مليون هكتار[9]، بينما لا تتجاوز المساحة المستغلة منها زراعياً الثلث، نظراً لوقوع حوالي أربعة أخماس الأراضي الزراعية العربية في المناطق الجافة والشبه الجافة التي لا يتعدى المعدل السنوي لسقوط الأمطار فيها 300 مم مما يسهم في محدودية وندرة الموارد المائية اللازمة لاستغلال المزيد من الأراضي الزراعية، ورغم المحدودية النسبية في بعض ضروريات التوسع الإنتاجي الزراعي مثل المياه، فإن للوطن العربي من المقومات ما يكفي ليخرج من وضعية المستورد للغذاء إلى وضعية المصدر له.

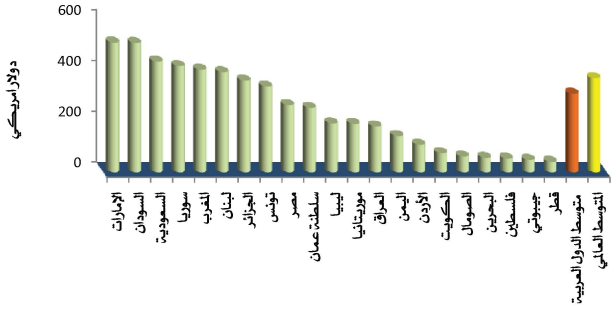
يعتبر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على مستوى الوطن العربي منخفض نسبيا مقارنة بنظيره العالمي ، إذ يقدر بنحو 5435 دولار أمريكي مقارنة بنحو 9179 دولار على المستوى العالمي لسنة 2010 ، ويتفاوت تفاوتا كبيرا بين الدول العربية حيث يتراوح بين 57016 دولار في قطر و 99 دولار في الصومال [10]، و يزيد على المتوسط العالمي في سبع دول عربية و هي دول مجلس التعاون لدول الخليج و ليبيا، وهو ما يوضحه الشكل 03.

الشكل 04: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الوطن العربي لعام 2010.



أما عن متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي في الوطن العربي فيقدر بنحو 311 دولار عام 2010 مقارنة بنحو 372 دولار على المستوى العالمي ، وعلى الرغم من أنه أقل من المتوسط العالمي إلا أنه يزيد عليه في عشر دول عربية و هو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل 05 : متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي في الوطن العربي لسنة 2010.



ثالثا: مؤشرات الإكتفاء الذاتي في الوطن العربي:

يقصد بالاكتفاء الذاتي سد الحاجات الغذائية عن طريق إنتاجها محليا، وأما درجة الاكتفاء الذاتي فهي تقيس نسبة الإنتاج المحلي إلى المتاح للاستهلاك الكلي سواء تم إنتاجه محليا أو تم استيراده من خارج الوطن لذلك تحسب بالعلاقة التالية:

درجة الاكتفاء الذاتي =الإنتاج المحلي/المتاح للاستهلاك*100

لذلك فهي تقيس درجة الاعتماد على الذات وعندما تساوي % 100 نقول أنه تحقق الاكتفاء الذاتي ويحدث هذا عندما يتساوى الإنتاج المحلي مع المتاح للاستهلاك، ويسمى عدم الاكتفاء الذاتي عندما يزيد المتاح للاستهلاك عن الإنتاج المحلي ويسمى أيضا العجز الغذائي أو الفجوة الغذائية وهو الظاهرة التي ميزت الاقتصاديات العربية عموما رغم الإصلاحات التي أجريت في الميدان الفلاحي والتي كانت تهدف جميعها إلى التقليل من الفجوة الغذائية.

كما يعرف الاكتفاء الذاتي الغذائي[11]" بقدرة المجتمع على تحقيق الاعتماد الكامل على النفس وعلى الموارد والإمكانات الذاتية في إنتاج كل احتياجاته الغذائية محليا"، إلا أن هذا المفهوم أثيرت حوله مجموعة من التحفظات أهمها:

- الطابع الأيديولوجي لهذا المفهوم.
- نسبية مفهوم الاكتفاء الذاتي الغذائي.
- إمكانية تحقيق هذا الهدف عمليا.
- مدى العقلانية الاقتصادية لهذا المفهوم.

تساعد مؤشرات الاكتفاء الذاتي في التعرف على القدرات الذاتية للطاقات الإنتاجية لمجابهة الطلب المتنامي على السلع الغذائية، وتتفاوت درجة اعتماد الدول العربية على الأسواق الخارجية لمقابلة احتياجاتها الاستهلاكية من الغذاء، حيث تعتمد على تلك الأسواق للحصول على معظم احتياجاتها الاستهلاكية من سلع الحبوب والسكر والبذور الزيتية، وهي السلع ذات معدلات الاكتفاء الذاتي المنخفضة بالوطن العربي، حيث تراوحت معدلات الاكتفاء الذاتي منها في عام 2010 م بين نحو % 26و 48 %[12]، وتعتمد الدول العربية بدرجة أقل على الأسواق الخارجية لمقابلة احتياجاتها الاستهلاكية من السلع الأخرى، والتي تشمل البقوليات والمنتجات الحيوانية ذات درجات اكتفاء ذاتي تتراوح بين 58 % و 89 % أما السلع ذات معدلات الاكتفاء الذاتي المرتفعة وذات الفائض التصديري فتتراوح معدلات الاكتفاء الذاتي منها بين 98% ، 100 %، وهي الفاكهة، والبطاطس، والخضر، والأسماك و هو ما يظهره الجدول 02 .

الجدول 04: معدلات الاكتفاء الذاتي من مجموعات السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي خلال الفترة 2010/2008

المجموعة السلعية	2008	2009	2010
السكر المكرر	26.3	26.5	25.8
الزيوت النباتية	33.8	31.3	34.6
الحبوب و الدقيق	44.6	49.2	48.2
البقوليات	56.3	57.7	57.9
لحوم الدواجن	67	65.9	66.4
الالبان و منتجاتها	74.1	74	74
اللحوم الحمراء	87.6	88.6	87.8
الفاكهة	99.6	100.3	98.4
البطاطس	100	99.2	98.7
الخضر	102.2	103.2	101.9
السماك	108.5	108.3	109.5

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية – تقرير عن حالة الغذاء في الوطن العربي لسنة 2010 ص 37.

يشكل تدهور معدلات الاكتفاء الذاتي العربي خطرا على الأمن الغذائي الذي يمثل أحد المكونات الأساسية للأمن القومي العربي من منظوره الاقتصادي، فالأمن الغذائي الذي يعني قدرة المجتمع على تأمين احتياجاته الاستهلاكية من السلع الغذائية الأساسية بإنتاجها محليا أو باستيرادها من الخارج،ليس هو تحقيق الاكتفاء الذاتي الذي غالبا ما يعني إنتاج كافة الاحتياجات الغذائية الأساسية محليا ، وإنما يتعداه إلى تأمين مصادر الحصول على الغذاء محليا أو/ ودوليا[13].

إن تعاظم الفجوة الغذائية وتدهور نسب الاكتفاء الذاتي في الوطن العربي يسمح بالقول إن الأمن الغذائي مازال حلما لم يتحقق حتى هذه اللحظات، ويتطلب تحقيقه في المستقبل اتخاذ جملة من المواقف والإجراءات الموحدة والمتكاملة لإزالة المشاكل التي تعيق التنمية بصورة عامة والتنمية الزراعية على وجه الخصوص.

ويتطلب الخروج من المأزق الغذائي جهودا عربية جادة على طريق التكامل في جميع الأصعدة وبالذات الصعيد الزراعي، إلا أن جهود التكامل العربي مازالت تنقصها الإرادة السياسية وحكومات مسؤولة وقوى ناشطة لتحقيق هذا الهدف الذي أصبح المخرج الوحيد للوطن العربي من الأزمات التي يعاني منها اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا. وقد آن الأوان لإحداث تحولات سياسية جذرية تكرس الديمقراطية كما أشار إلى ذلك تقرير التنمية البشرية الأخير وتفسح الطريق أمام الشعوب للتأثير بالطرق الديمقراطية في القرارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المصيرية وفي طرق تنفيذها ومتابعتها.

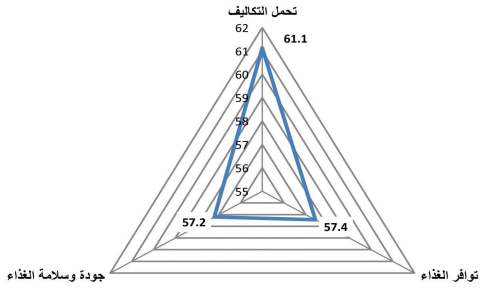
إن تحقيق الأمن الغذائي لأي أمة وللأمة العربية على وجه الخصوص، قضية محورية يجب عدم تركها للظروف المتغيرة ولا للعوامل الخارجية لتتحكم فيها، وإنما يجب السعي وبكل جدية إلى ضمان أمن مستديم من خلال زيادة العناية بالقطاع الزراعي وتوسيع قاعدة العمل المنتج وتحسين الإنتاجية.[14]

رابعا : مؤشرات الامن الغذائي العربي : وفقاً لتعريف مؤتمر القمة العالمي للأغذية لعام 1996 م، فإن الأمن الغذائي يتحقق عندما يتمتع كل الناس في جميع الأوقات بإمكانية الوصول المادي والاجتماعي والاقتصادي إلى أغذية كافية ومغذية تلبي احتياجاتهم الغذائية من أجل حياة صحية ونشطة.

الأمن الغذائي في الوطن العربي

ووفقاً ل The Economist & Intelligence Unit فإن مؤشر الأمن الغذائي العالمي هو مؤشر مركب يتألف من ثلاثة مكونات أساسية، هي القدرة على تحمل تكاليف الغذاء، وتوافر الغذاء، وجودة وسلامة الغذاءويحسب على أساس المجموع المرجح للمكونات الأساسية الثلاثة .يتألف كل مكون من المكونات أعلاه بدوره من عددٍ من المؤشرات الكمية والعددية ذات الصلة .قدرت قيمة هذا المؤشر على المستوى العالمي في عام 2016 م بنحو % 57.3 كمتوسط لمائة وثلاث عشرة دولة، فيما تراوحت قيمته لنفس العام بين % 86.6 في الولايات المتحدة كحد أعلى ، و % 24 كحد حد أدنى في بوروندي. على المستوى العربي تفوق قيمة المؤشر المتوسط العالمي حيث بلغت نحو% 58.9 ، في عام 2016 م وتراوحت هذه القيمة بين حد أعلى في قطر بنحو % 77.5 تليها سلطنة عمان بنحو % 73.6 وحد أدنى في اليمن بلغ نحو% 34 تتوزع هذه النسبة على المكونات الثلاثة الرئيسة بواقع)% 61.1 (للقدرة على تحمل كلفة الغذاء، % 57.4 لمؤشر توافر الغذاء، و % 57.2 لجودة وسلامة الغذاء كما هم مبين في الشكل التالي :

الشكل رقم 06: متوسط قيم المؤشرات الرئيسة للأمن الغذائي العربي عام2016



المصدر : اوضاع الامن الغذائي العربي 2016- المنظمة العربية للتنمية الزراعية – جامعة الدول العربية ص 31.

1- مؤشر القدرة على تحمل تكاليف الغذاء Affordability : يتم قياس القدرة على تحمل التكاليف عن طريق عددٍ من المؤشرات، منها:

- استهلاك الغذاء كنسبة من الإنفاق الأسري و يقيس هذا المؤشر نسبة ما تنفقه الأسرة من دخلها على الغذاء.

- نسبة السكان الذين يعيشون تحت مستوى خط الفقر العالمي، وهو مؤشر لقياس انتشار الفقر، محسوباً وفقا The Economist & Intelligence Unitكنسبة مئوية من السكان الذين يعيشون على أقل من 3.1 دولار أمريكي في اليوم .

- متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي(دولار/فرد.)

- وجود برامج لسلامة الغذاء، وهو مقياس للمبادرات العامة لحماية الفقراء من الصدمات المرتبطة بالغذاء ويختص هذا المؤشر ببرامج سلامة الأغذية التي تشمل المساعدات الغذائية العينية، وقسائم الأغذية(الكوبونات)، و برامج التغذية المدرسية من جانب الحكومة أو المنظمات غير الحكومية أو القطاعات الأخرى .ويتدرج هذا المؤشر من (0 إلى 4) حيث يعني الصفر عدم وجود برامج حمائية، ويعني الرقم 4 وجود كامل لبرامج سلامة الغذاء، و الجدول التالي يبين المؤشرات المكونة لهذا المؤشر.

جدول رقم05: مؤشرات القدرة على تحمل تكاليف الغذاء في الوطن العربي عام 2016 .

البيان	الوطن العربي		المتوسط العالمي
	عدد الدول العربية	المتوسط	
القدرة على تحمل تكاليف الغذاء	14	61.13	55.6
استهلاك الغذاء كنسبة من الأنفاق الأسري%	14	30.53	29.90
السكان الذين يعيشون تحت مستوى خط الفقر العالمي%	14	10.06	25.50
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي(دولار/فرد)	14	35202.9	20585.3

وجود برامج لسلامة الغذاء	14	2.71	2.70

المصدر : اوضاع الامن الغذائي العربي 2016- المنظمة العربية للتنمية الزراعية – جامعة الدول العربية ص 34

2- مؤشر توفر الغذاء Availability : يتم قياس هذا المكون عن طريق عددٍ من المؤشرات ، منها:

- كفاية الكميات المعروضة من الغذاء : هو مؤشر مركب يقيس توافر الغذاء من خلال الإمدادات الغذائية بالكيلوغرام / الفرد / اليوم، ومستويات المعونة الغذائية :وهو مقياس يتدرج من (0 إلى 100) وكلما ابتعد عن الصفر كان المؤشر إيجابياً.

- متوسط عرض الغذاء :هو تقديرات لمتوسط نصيب الفرد من الأغذية المتاحة للاستهلاك(كيلو كالورى للفرد/اليوم).

- البنية التحتية الزراعية:وهو مؤشر مركب يقيس القدرة على تخزين ونقل المحاصيل إلى السوق ، كلما ارتفعت قيمة المؤشر دل ذلك على جودة البنية التحتية الزراعية.)

- تقلب الإنتاج الزراعي :الانحراف المعياري لنمو الإنتاج الزراعي على مدى فترة العشرين سنة الأخيرة التي تتوافر عنها البيانات.

- الفاقد من الغذاء :مؤشر يقيس كميات فاقد ما بعد الحصاد وقبل الاستهلاك كنسبة من إجمالي العرض المحلي(الإنتاج وصافي الواردات وتغيرات المخزون) من المحاصيل والمنتجات الحيوانية و السمكية بالطن.

ويؤثر هذا المكون على مكون القدرة على تحمل تكاليف الغذاء، حيث أن مؤشر القدرة على تحمل التكاليف لا يكون ذا قيمة في ظل عدم توفر الأغذية أو في ظل صعوبة الوصول إليها، كما تعمل الدول العربية على ضمان توافر إمدادات الأغذية وتطوير الأسواق الزراعية، والحد من صدمات الإمدادات الغذائية.

جدول رقم 06 : مؤشرات توفر الغذاء في الوطن العربي عام2016

	الوطن العربي		المتوسط العالمي
	عدد الدول العربية	المتوسط	
توفر الغذاء	14	57.44	55.6
كفاية الكميات المعروضة من الغذاء	14	71.14	57.50
متوسط عرض الغذاء	14	3099	2865.6
البنية التحتية الزراعية	14	65.54	57.30
تقلب الإنتاج الزراعي	14	0.15	0.10
الفاقد من الغذاء	14	5.05	5.40

المصدر : اوضاع الامن الغذائي العربي 2016- المنظمة العربية للتنمية الزراعية – جامعة الدول العربية ص 35

3- مؤشر جودة وسلامة الغذاء Quality & Safety : مؤشر مركب يقيس مدى ملاءمة البيئة لسلامة الغذاء .ويتراوح بين (0 الى 100) ويضم كل مؤشر عدداً من المؤشرات الفرعية، ويوضح جدول) 26 (بعض مؤشرات جودة وسلامة الغذاء في الوطن العربي عام 2016 م.

يذهب مكون الجودة والسلامة إلى ما هو أبعد من مقاييس الرعاية الاجتماعية التقليدية مثل الفقر وقضايا الوصول والإمدادات، حيث يعمل على استعراض شامل لنوعية الغذاء، على أساس أن الأمن الغذائي يتطلب حصول الناس على أغذية مغذية تلبي الاحتياجات الغذائية.

يتم قياس جودة الأغذية وسلامتها عبر خمسة مؤشرات:

-تنوع النظام الغذائي :ويقيس هذا المؤشر حصة الأغذية غير النشوية في إجمالي استهلاك الطاقة الغذائية.

-الالتزام بتوفر المعايير التغذوية :مؤشر مركب يقيس مدى الالتزام بتوفر المعايير التغذوية. ويتدرج من (0 إلى 100)، حيث القيمة الأعلى تعني التزاماً أكبر بتوفر المعايير التغذوية.

-توافر العناصر الغذائية الصغرى :مؤشر مركب يقيس مدى توافر الحديد وفيتامين(أ)في الإمدادات الغذائية.

-جودة البروتين :يقيس هذا المؤشر كمية البروتين الجيد المستهلكة باستخدام منهجية البروتين القابل للهضم مصححة على تدريج الأحماض الأمينية (PDCAAS) وتشمل طريقة الحساب:

الملف الحمضي الأميني، وقيمة هضم البروتين، ومتوسط الكميات المستهلكة (جرام)من كل عنصر من المواد الغذائية التي تسهم بحد أدنى 2 ٪ في البروتين المستهلك.

جدول رقم 07 : مؤشرات جودة وسلامة الغذاء في الوطن العربي عام 2016 .

	الوطن العربي		المتوسط العالمي
	عدد الدول العربية	المتوسط	
جودة وسلامة الغذاء	14	57.2	58.5
تنوع النظام الغذائي	14	48.2	51.60
المعايير التغذوية	14	64.01	57.30
توافر العناصر الغذائية الصغرى	14	47.80	57.30
تقلب الإنتاج الزراعي	14	60.45	57.80
سلامة الأغذية	14	79.42	57.30

المصدر : اوضاع الامن الغذائي العربي 2016- المنظمة العربية للتنمية الزراعية – جامعة الدول العربية ص 36.

يعتبر شرط توفير الغذاء بالكمية والنوعية اللازمتين لنشاط وصحة المواطن العربي من أهم مكونات ومتضمنات مفهوم الأمن الغذائي الذي تتبناه المنظمة العربية للتنمية الزراعية .ومما لا شك فيه فإن مراقبة الغذاء لضمان مطابقته لمواصفاته ومحتوياته، وخلوه من كل أنواع التلوث التي يمكن أن تجد طريقها إلى الغذاء تعتبر من أهم خطوات ضمان حصول المستهلك على الغذاء بالكمية اللازمة والنوعية المطلوبة ، وهو أمر يهم كافة شرائح المجتمع أفراداً وجماعات ومؤسسات رسمية وشعبية .فالمستهلك في الوطن العربي شأنه في ذلك شأن بقية المستهلكين في المجتمعات الأخرى، يحاط بكثير من المهددات والمخاطر الصحية التي يمكن أن يسببها تناول الغذاء الملوث .كما أن المستهلك يتعرض إلى مخاطر أخرى ناتجة عن الغش والتدليس التجاري، وتزداد هذه المخاطر في ظل تحرير التجارة الدولية وسهولة انسياب السلع الغذائية وتبادلها بين بلدان العالم.

خامسا: الحلول المقترحة لتحقيق الأمن الغذائي العربي.

1- تطبيق مبادئ الحكم الراشد: أي الإدارة المحكمة لعملية التنمية الزراعية على المستويين القومي والإقليمي وذلك عن طريق الأخذ بعين الاعتبار المبادئ التالية:

أ- الفعالية في التخطيط :وذلك لما يترتب عنها من دقة في تحديد الغايات والأهداف المرسومة للهيئات والمؤسسات الزراعية على المستويين القومي والقطري ومن تعبئة للموارد الضرورية لتحقيق هذه الأهداف، ولكي يكون التخطيط فعالا ومرنا فإنّه من الضروري توفر قاعدة بيانات للموارد شاملة حديثة موثقة ومتجددة، وأن يكون من يقوم بعملية التخطيط على مستوى من الكفاءة يخوله الاستخدام الأمثل لهذه البيانات.

ب - الفعالية في التنفيذ : أي القدرة على تحويل الأهداف الإستراتيجية إلى واقع ملموس، وهنا تبرز مدى أهمية العنصر البشري وكفاءته في تحقيق أهداف التنمية الزراعية ، فالتنمية الزراعية وإن كانت تستهدف في المقام الأول رخاء الإنسان وسعادته، فإنّ

الإنسان هو أداتها ومنجزها، وبالتالي فإن نجاح التنمية الزراعية يستوجب أن يكون العنصر البشري على قدر مناسب من التمكين من المعارف والمهارات الزراعية اللازمة لأدائه لدوره بالفعالية الواجبة والسرعة المطلوبة، وهذا يعني أن تتوفر لديه قاعدة راسخة من التعليم والتثقيف والإعداد الجيّد والتدريب...

جـ- العمل المشترك : إن العمل في فريق متكامل التخصّصات تجمع أفراده وحدة الهدف ومستويات الأداء يسهل تخطي الحواجز التنظيمية لهياكل التنمية الزراعية وبالتالي التصدي لمعظم المشاكل التي يتعذر على المجهود الفردي تجاوزها في سبيل تحقيق أهداف التنمية الزراعية.

إنّ النهوض بالاستثمارات الزراعية يتطلب جهودا عربية مشتركة وإصلاحات هيكلية تضمن خلق مناخ ملائم ومحفز للتمويل والاستثمار بالقطاع الزراعي ولعل أهم هذه الجهود والإصلاحات ما يلي:

- بعث هيئات متخصصة في الإقراض الزراعي والتمويل على المستوى القومي و الإقليمي وتحسين أداء ما هو موجود منها.
- تقوية شبكة التمويل والإقراض الزراعي وتكثيفها ليتماشى حجمها وحجم المزارعين المتعاملين معها مما سيمكن من تخفيض تكاليف القروض الزراعية.
- العمل على زيادة سيولة المؤسسات التمويلية الزراعية عن طريق تشجيع الادخار وذلك لتقوية قدرة هذه المؤسسات على منح القروض الطويلة ومتوسطة الأجل.
- التنسيق بين السياسات الاقتصادية للدول العربية والعمل على استقرار هذه السياسات وذلك لما يتطلبه الاستثمار من آجال طويلة تستلزم تنبؤات ذات ثقة عالية باستقرار السياسات الاقتصادية على المدى الطويل.
- العمل على كفاءة أداء الخدمات التسويقية التي تؤدي إلى التوازن بين عرض المنتجات الزراعية والطلب عليها.
- العمل على تحرير أسعار السلع الزراعية والحدّ من تدخل الدولة لدعم قطاعات الاستهلاك على حساب قطاعات الإنتاج.
- إدخال التعديلات اللازمة على السياسات التشريعية والإدارية لتحفيز الاستثمارات الزراعية وتنشيطها.

ومما سبق نستنتج أن رفع الإنتاجية وتحقيق تنمية زراعية مستديمة لمواجهة العجز الغذائي يتطلب مضاعفة الاستثمارات الزراعية من حيث مقاديرها، كما يتطلب ترشيد استغلالها اقتصاديا واجتماعيا وتحسين توظيفها تقنيا وإداريا وكلها أمور تستوجب خلق مناخ مناسب للاستثمار قادر على استقطاب الأموال العربية المهاجرة والتي تتراوح وفقا للأرقام المتداولة بين 1000 و 1500 مليار دولار أي أنّه مقابل كل دولار واحد مستثمر في المنطقة العربية هنالك 76 مليار بملكية عربية مستثمرة في الخارج.

د - العدالة : إن العدالة الاجتماعية والاقتصادية شرط أساسي لضمان فعالية التنمية الزراعية، ويتجسّد ذلك من خلال توزيع الأصول الإنتاجية داخل القطاع الزراعي على المستوى الإقليمي وكذلك على المستوى القومي وعدالة تخصيص الاستثمارات وتوزيع المستلزمات والقروض وعدالة السياسة السعرية بين القطاع الزراعي وغير الزراعي، وعدالة توفير فرص متكافئة قدر الإمكان في العمل والتدريب والتعليم والرعاية الصحيّة وعدالة مشاركة أصحاب العلاقة في اتخاذ القرارات ثم توزيع ثمار التنمية نفسها على مستحقيها، وفقا للمبدأ الذي يرتبط بين الجهد والمكافأة ووفقا لنظام يضمن توفير المستلزمات إلى صغار الفلاحين وتوفير الحاجات الأساسية لكل فرد بدءا بالأكثر احتياجا.

2- إقامة تكتل اقتصادي عربي فّعلي: عن طريق التنسيق بين السياسات الاقتصادية وتنشيط العمل العربي المشترك خاصّة في الميدان الزراعي وخلق سوق عربية مشتركة ،إن الحديث عن التكامل الغذائي بين الدول العربية يقودنا إلزاما للحديث عن الزراعة في الوطن العربي، حيث إن الزراعة تمثل المفصل الرئيسي الذي يجب أن نجتهد عليه بكل جد لما له من دور رئيسي في زيادة إنتاج الغذاء. والزراعة التي نتحدث عنها هنا ليست مجرد حرث الأرض وزرع البذور بمفهومها التقليدي وإنما الزراعة هنا

الأمن الغذائي في الوطن العربي

بمفهومها الشمولي تتكون من ثلاثة جوانب رئيسية: كل واحد منها يعتمد على الآخر، والجانب الأول هو زراعة المحاصيل وتربية الحيوانات(الماشية والدواجن) وتربية الأسماك وتنمية الغابات، والجانب الثاني هو السياسات والاستراتيجيات المتبعة والتسهيلات المالية للقطاع الزراعي ودعم حكومات الدول العربية لأسعار المنتجات الزراعية، أما الجانب الثالث فهو دعم الصناعات الغذائية وتطويرها وذلك لتحويل الفائض من الغذاء في بعض الدول إلى منتج غذائي صحي يسوّق في العالم العربي خصوصا في الدول العربية التي تفتقر إلى هذا الفائض. ونظراً للأحوال الغذائية الخطيرة السائدة في البلاد العربية أصبح الأمر أكثر إلحاحا لوضع إستراتيجية للتعاون الزراعي العربي بما يؤمن تنويع الإنتاج الزراعي وتكامله وتوفير قدر اكبر من الاستقرار الاقتصادي وتخفيف الاعتماد على العالم الخارجي لسد الاحتياجات من المواد الغذائية ، إن تنشيط العمل العربي المشترك في الميدان الزراعي يمكن أن يتحقق من خلاله:

- وضع وتنفيذ خطط وبرامج مشتركة لحصر ومسح وتصنيف ورصد الموارد الطبيعية الزراعية على المستوى الوطني.
- وضع وتطوير أو تحديث خارطة موحدة للأراضي الزراعية على المستوى القومي وتصنيفها وتتبع خصائصها.
- إقامة شبكات متطورة لرصد المياه السطحية والجوفية وتعزيز وتوفير المعلومات عنها زماننا ومكاننا على المستويين الإقليمي و الوطني.
- إقامة مشروعات مشتركة على المستوى القومي في بعض مجالات البحث والتطوير التقني الزراعي، والنظر مثلا في إقامة بنك عربي للمعلومات الزراعية وإنشاء معهد عربي للتقنيات الحيوية وهندسة الجينات.
- وضع وتنفيذ وتطور الخطط والسياسات لتسهيل حركة عوامل الإنتاج بين الأقطار العربية وكذلك تسهيل وتشجيع انتقال العمالة وفق أسس مدروسة وتشجيع انتقال رؤوس الأموال العربية بين مختلف الأقطار العربية.
- وضع وتنفيذ مشروعات لإقامة أو لتقوية واستكمال البني التحتية الأساسية اللازمة للتنمية الزراعية.

وبما أن التكامل الاقتصادي الزراعي العربي سيعمل على إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية الزراعية فإنه سيزيد من مرونة عناصر الإنتاج، مما سيسمح بزيادة حجم الإنتاج ليواكب الزيادة الحاصلة في الطلب على السلع الزراعية وهكذا فإن التكامل الاقتصادي الزراعي العربي يعد أهم وسيلة لتحقيق أهداف التنمية الزراعية المستديمة وحل المشكل الغذائي في الوطن العربي، كما أن مقومات هذا التكامل متوفرة في الأقطار العربية، فهنالك موارد طبيعية وبشرية ومالية كبيرة نسبيا وغير مستغلة استغلالا كاملا يمكن بواسطتها تحقيق تنمية اقتصادية زراعية شاملة وبمعدلات عالية، كما أن هذا التكامل سيحدث تغييرات هيكلية في الزراعة العربية، فسعة السوق العربية ستمكن من تحقيق كفاءة اقتصادية للوحدات الإنتاجية .

الخاتمة والمقترحات : نستنتج مما سبق عرضه أن التنمية الزراعية المستديمة تعد مطلبا أساسيا لتحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي، وأنّ تحقيق هذا المطلب يستدعي تحقيق التكامل الاقتصادي الزراعي العربي، وخلق مناخ محفز للاستثمار الزراعي، والتمكن من الاستحواذ على التكنولوجيا الزراعية والتحكم في العوامل المحددة للتبادل التجاري وما ينجر عنه من تنمية للصادرات الزراعية العربية.

غير أنه في رأينا أن فعالية هذه الوسائل في تحقيق ما تصبو إليه التنمية الزراعية من أهداف زيادة الإنتاج كمّا وكيفا ليتماشى مع طبيعة حجم الاستهلاك، تحسين المستوى المعيشي للسكان خاصة على مستوى الريف، استدامة الإنتاج الزراعي المرشد بيئيا، زيادة العائد من الصادرات الزراعية ، ترتبط إلى حدّ كبير بمدى توافر بعض المبادئ والمتطلبات التي نعتبرها عناصر أساسية لإنجاح الجهود الساعية إلى تحقيق التنمية الزراعية المستديمة والأمن الغذائي في الوطن العربي ولعل أهمّ هذه المتطلبات:

الأمن الغذائي في الوطن العربي

إن تطوير وتعميق التبادل التجاري مع العالم الخارجي والاستجابة للتحديات التي تفرضها منظمة التجارة العالمية يقتضي إحداث تغير كبير في جميع جوانب الزراعة العربية وتحديثها وهو ما يتطلب التركيز على الأمور التالية:

- زيادة القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية العربية في الأسواق المحلية والعالمية وهذا ما يتطلب التحكم في كل ما من شأنه أن يزيد من فعالية وكفاية الإنتاج الزراعي كالتحكم في التكنولوجيا الزراعية وتحديث وتطوير المؤسسات الخدمية ذات الصلة بالنشاط الزراعي.

- إقامة تكتل اقتصادي عربي للارتقاء بالاقتصاد العربي والمحافظة على مصالح الأقطار العربية في ضوء التكتلات العالمية وهذا يتطلب تعزيز التكامل العربي وخلق سوق عربية مشتركة و تفعيل المنطقة التجارية العربية الكبرى عن طريق تذليل العقبات التي تعترض سبيلها والمتجسدة أساسا في:

- غياب الشفافية والمعلومات حول التعامل التجاري بين الدول الأعضاء، فالشفافية والإفصاح عن كافة الإجراءات الإدارية والسياسية الاقتصادية والتجارية يشكل عنصر أساسيا في عملية تنفيذ المنطقة ، وينتج عن عدم الإفصاح أو الإعلام والتعريف بهذه السياسات انعكاسات سلبية تؤثر على مجرى التطبيق الفعلي للمنطقة.

- التمييز في المعاملة الضريبية بين المنتج المحلي والمنتجات المستوردة من الدول العربية الأخرى.

- القيود الغير جمركية المطبقة في العديد من الدول العربية كالقيود الفنية والقيود الكمية و الإدارية والقيود النقدية.

الهوامش و الإحالات

[1] Robert Malthus – essay of the principle of population- 1978.

[2] فرانم إيليس – السياسات الزراعية في البلدان النامية ، ترجمة ابراهيم يحي الشهباني ، منشورات وزارة الثقافة السورية 1997 ص426.

[3] محمد و ليد عبد الدايم – مفاهيم تتعلق بالأمن الغذائي – ملفات و دراسات اقتصادية خاصة – مستقاة من موقع الجزيرة نات.

[4] المنظمة العربية للتنمية الزراعية- حلقة عمل السياسات الزراعية في الوطن العربي 1996 ص 48.

[5] صبحي القاسم – الأمن الغذائي العربي ، حاضره مستقبله ، مؤسسة عبد الحميد شومان – عمان -1993 ص 173.

[6] عمر كوش – الأمن الغذائي العربي ...استراتيجيات ذهبية غير قابلة للتنفيذ- مستقاة من الموقع www.nodhoob.com

[7] عباس فضل السعدي – التحليل الجغرافي لدرجة الاكتفاء الذاتي و حجم فجوة الغذاء في الوطن العربي- شؤون عربية ، 1999 ص 147.

[8] المنظمة العربية للتنمية الزراعية – أوضاع الأمن الغذائي العربي 2010 ص04.

[9] التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010 ص47.

[10] المنظمة العربية للتنمية الزراعية – أوضاع الأمن الغذائي العربي 2010 – مرجع سبق ذكره – ص 11.

[11] الجمهورية اليمنية – المركز الوطني للمعلومات – مادة معلوماتية عن المن الغذائي العربي - 2005 ص2.

[12] المنظمة العربية للتنمية الزراعية – أوضاع الأمن الغذائي العربي 2010 – مرجع سبق ذكره – ص 37.

[13] سعيد عبد الخالق – الأمن القومي العربي من منظور إقتصادي- شؤون عربية 1996 ص 21.

[14] المصطفى ولد سيدي محمد – تشخيص أزمة الأمن الغذائي ...من العوامل السكانية و الطبيعية 'لى الخيارات التنموية – مستقاة من الموقع www.nodhoob.com